ظاهرة المطابقة في الجملة الفعلية
بين التقنين و التفسير

أ – ملاّوي الأمين
قسم الأدب العربي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

لا جرم أن المتتبع للنحو العربي منذ تقعيد أصوله يجد فيه إشارات رائدة والتفاتات هامة عن الجملة، تنم عن قدرة فائقة في الدراسة وعن عبقرية نادرة في فهم اللغة و التعامل مع وحداتها،وفق منهج كان صورة لمظاهر فكرية عامة للحياة العقلية الإسلامية منذ القرن الثاني للهجرة.لذلك تداخلت فيه عناصر عديدة مؤسسة آليات النظر اللغوي في التراث العربي.و تلك العناصر هي منتج معرفي للظروف و الملابسات التي نشأ فيها الدرس اللغوي،و التي حددت مسار النظرية النحوية فلسفة و منهجا و هدفا.

و تلك الظروف هي التي كانت وراء تشتت هاتيك الإشارات ،آخذة بها في شعب التجزؤ نائية بها عن مواطن التجمع،فكان أن حرمتها من ميلاد نظرية متكاملة لدراسة التراكيب،و تركتها نهبا للأبواب النحوية تتقاذفها أمواج المعيارية الشكلية و العلامات المبنوية،دون وحدة النسق و مقصد المعنى و الدلالة.

نظر النحاة إلى التركيب من خلال ما يؤديه من وظيفة ،فألفوه خبرا و طلبا و إنشاء[1].و نظروا من جهة أخرى إلى مكوناته فارتضوا الموقع معيارا للتصنيف.و لما كان الكلام لا يتحقق إلا بإسناد اسم إلى اسم،أو فعل إلى اسم،أو اسم إلى فعل،كانت الجملة العربية نوعين:اسمية وفعلية.و هو المشهور و عليه جمهور النحاة[2].

لا عناء في معرفة المقاييس التي اعتمدها النحاة أساسا لتحديد مفهوم الجملة الفعلية،فهي لا تحيد عن معالم النظرية النحوية في تقسيم الكلم و خصائصه،و التقدير ،

والعمل،و الموقع.و قد ارتضى النحاة تعريفا شكل منهجا سارت عليه الدراسة النحوية، و امتد إلى الدرس اللغوي الحديث، فالجملة عند النحاة تسمى فعلية((إن بدأت بفعل سواء كان ماضيا أم مضارعا أم أمرا،و سواء كان الفعل متصرفا أم جامدا،و سواء كان تاما أم ناقصا،و سواء كان مبنيا للفاعل أم مبنيا للمفعول:كقام زيد،و يضرب عمرو،اضرب زيدا،و نعم العبد،و كان زيد قائما...و لا فرق في الفعل أن يكون مذكورا أو محذوفا،تقدم معموله عليه أو لا ، تقدم عليه حرف أو لا نحو: هل قام زيد؟ و نحو:زيدا ضربته،و يا عبد الله، فزيدا و عبد الله منصوبان بفعل محذوف...و نحو: ((ففريقا كذبتم)) ففريقا مقدم من تأخير و الأصل كذبتم فريقا.)).[3]

وهو تعريف جمع كل أشكال الجملة الفعلية،و استند إلى مبدأين أساسين يعودان إلى الخصائص التركيبية للفعل،و هما:

*موقع الفعل: و هو أن يتصدر الجملة،و الصدارة متأتية من كون الفعل عاملا فيما بعده من الأسماء و منزلة العامل تسبق معموله.

و يرى النحاة أن هذا الموقع يستثنى منه ما تقدمه من حروف،لأنها لا تمثل عنصرا رئيسا في الجملة،كما أن تقدم بعض الأسماء لا يعتد به لأنها في رتبة التأخير.

* تقدير الفعل:يقدر النحاة فعلا محذوفا في بعض التراكيب،وفق قواعد معينة،يكون هو المتحكم فيما بعده إعرابا .

و وقف الدارسون المحدثون إزاء تحديد القدماء للجملة الفعلية في اتجاهات ثلاثة:

*المؤثرون للنظر القديم: و هم ينتهجون المنهج نفسه الذي ارتضاه النحاة معيارا للجملة الفعلية، و هو موقع الفعل في الصدارة.[4]

*المثبتون للنظر القديم بالإخراج:و هؤلاء يتبنون النظرية القديمة،إلا أنهم يخرجون الأفعال الناقصة من معيار التصنيف.[5]

*المجددون: يرفضون الاحتكام إلى الموقعية،و يعولون على وظيفة الفعل في التصنيف؛فإذا كان الفعل مسندا في الجملة عدت فعلية، و لا عبرة بتقدمه أو تأخره.[6]

لا يختلف الدرس اللغوي حديثه و قديمه على مكونات الجملة الفعلية، حيث يمثل الفعل و الفاعل ركنين أساسين للتركيب الفعلي من خلال تمثيلهما طرفي الإسناد، مما جعلهما يرتبطان – بعضهما ببعض – بعلاقات معنوية و لفظية. فالكلمات تخضع لنظام تجاوري محكوم بأنسقة دلالية ولفظية، تجعله يحقق الفائدة الابلاغية، فلا يتحدد المقصود من

بناء الكلمات المتجاورة، إلا إذا توفرت صحة المعنى النحوي الدلالي للتركيب، الذي يصبح هذرا من الكلام إذا انعدم .كما يستدعي التجاور قرائن لفظية تجعل من الكلمات بناء شكليا غير منفصم العرى، بحيث لا يظن أنها مجرد صيغ لغوية قائمة بذاتها.

وهذا النظام التجاوري هو الذي يحقق الربط بين الكلمات، بحيث يكون تصور كل كلمة مرهونا بقيمتها في ذاتها، وبما تطلبه من عناصر أخرى تجاورها، وتتحد معها في المعنى، وتتجلى بعض مظاهر هذا النظام في الجملة الفعلية، حيث يكوّن عناصرها – الفاعل، الفعل– وحدة دلالية وشكلية تحمل في ثناياها دلالة كل عنصر على الآخر.

وبما أن الفاعل أو المسند إليه يكون مذكرا، أو مؤنثا، ويأتي مفردا، أو مثنى أو جمعا، فإنه يشير بطبيعته تلك إلى فعله أو المسند، كما أن الفعل يحمل إشارات تنبئ عن فاعله، فتتحقق بذلك ما يعرف بالمطابقة النوعية، والمطابقة العددية في الجملة الفعلية.

1/المطابقة النوعية:

يعد التذكير والتأنيث ظاهرة أصيلة صاحبت تطور اللغات الإنسانية منذ أقدم العصور، وكان نشوء هذا الفصيل اللغوي مرتبطا بما هو محقق في الواقع الطبيعي.فأول ما أدركه الإنسان هو وجود نوعين من المخلوقات، يتميزان في بعض الخصائص الشكلية والوظيفية: فقد بني هذا الكون على ازدواجية العنصر بما يحقق له التكامل الوظيفي، ويضمن له الاستمرار، لذلك تفرّد كل جزء من هذا العنصر عن قرينه الآخر بجملة من السمات، ارتبطت بجوهر كل منهما، وفق النظام الكوني الذي أبدعته القدرة الإلهية، لتحقيق غاية كبرى هي ضمان استمرار النوع، ومن ثم وجود الحياة.

يعود المذكر والمؤنث إلى الإنسان، والحيوان، أما الطبيعة فهي خلو منها، لارتباطهما ببقاء النوع، وما كان فيها– الطبيعة– منهما إنما هو من عمل اللغة حملا على خصائص النوعين السابقين، وفق الأعراف الاجتماعية، والمعتقدات الدينية، والبنى النفسية والعقلية لكل مجتمع.وما كان في الواقع لابد أن يتجسد في اللغة، لذلك دأبت اللغات إلى التفريق بين المذكر والمؤنث، تفريقا دقيقا، حتى إن النوع يصبح مميزا وحيدا بين كلمتين تتفقان في الصيغة، وتختلفان في المعنى نحو: كلمة le livre : الكتاب و la livre الليرة ، إذ لا يميز بينهما إلا بأداة التعريف المحددة للنوع[7].

ولكن هناك ثمة فرق بين النوع في اللغة ، عنه الطبيعة ، فما هو مذكور على انه مذكر أو مؤنث في الطبيعة ليس واقعا . و إنما هو حمل مجازي على الأصل – الإنسان –

لذلك نجد بعض اللغات تضيف نوعا ثالثا هو المحايد :وهو ما ليس مذكرا أو مؤنثا ، أو ما يصلح للنوعين مع غير تعيين[8] .

وقد سلكت اللغة العربية مسلكا خاصا بها في التفريق بين المذكر والمؤنث ،تناوله النحاة وفق منهج شكّل معالم هذه المسألة اللغوية،تعريفا و تحليلا.كان مقدمته اللغوية تحديد المصطلحات الخاصة بالتأنيث ، وهي : – التأنيث الحقيقي – التأنيث المجازي – التأنيث اللفظي – التأنيث المعنوي وهذه المصطلحات هي التي مثّلت ظاهرة المطابقة بين الفاعل وفعله في النوع .

***المطابقة بين الفعل والفاعل المذكر:**

تتحقق في هذه الحالة المطابقة التامة بينهما ، وتتمثل في خلو كليهما من علامة دالة ، فعلامة التذكير في هذا المقام ، علامة صفرية . الأمر الذي حمل النحاة على الاعتقاد بكون المذكر هو الأصل لعدم احتياجه لعلامة تميزه.[9]

***المطابقة بين الفعل والفاعل المؤنث :**

من المعلوم أن الفعل لا يؤنث "وإنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند مع أن المؤنث هو المسند إليه دون المسند ، للاتصال الذي بين الفعل وهو الأصل في الإسناد وبين الفاعل ، وذلك اتصال من جهة احتياجه إلى الفعل وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل "[10] . فلكي تتحقق المطابقة بين طرفي الإسناد الفعلي ، وجب إلحاق علامة التأنيث بالفعل للدلالة على فاعله في مواضع دون غيرها ، وفق معايير تركيبية و معنوية تتعلق بنوع التأنيث .و للمطابقة في هذا المجال حكمان:الوجوب و الجواز.

- **وجوب التطابق :**

أوجب النحويون أن تلحق الفعل علامة تدل على فاعله . فتنشأ بينهما مطابقة تامة ، ينبئ من خلالها الفعل عن نوع فاعله ، ويطابق الفاعل فيها فعله ، و يتم ذلك من خلال موضعين،هما:

1- أن يسند الفعل إلى فاعل ضمير متصل لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته ومثاله :هند قامت ، والشمس طلعت ." وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثم فاعلا مذكرا منتظرا ، إذ يجوز أن يقال : هند قام أبوها والشمس طلع قرنها " [11]

أما إذا كان الضمير منفصلا ، لم يؤت بالتاء نحو : هند ما قام إلا هي. وعلتهم في ذلك عدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان[12].

وتحذف ضرورة في الشعر مع التأنيث المجازي، كقول الشاعر*يصف سحابة و أرضا نافعتين:

فلا مزنة ودقت دقها　　　ولا أرض أبقل بقلها.

وقول الأعشى.**

فإن تعهديني و لي لمة　　　فإن الحوادث أودى بها

وجعل النحاة ذلك من قبيل القليل.

2- أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث، متصلا بالفعل في نحو: قالت امرأة...وروى سيبويه، خلافا للقاعدة قال فلانة وحكم عليه بأنه رديء لا يقاس عليه.[13]

جواز التطابق: ومواضعه،هي:

1- أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقيا ظاهرا، فصل عن فعله بفاصل، غير إلا ومثاله: حضر القاضي اليوم امرأة ، وقول الشاعر جرير في هجاء الأخطل:

لقد ولد الأخيطل أم سوء　　　على باب آستها صلب و شام[14].

والتأنيث هو الأكثر و الأجود." و إنما لم يجب التأنيث مع الفعل لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث ، وضعفت العناية به ، صار الفصل كالعوض عن تاء التأنيث ".[14] أما إذا كان الفاصل بينها: (إلا) فالأمر له وجهان:

-إثبات التأنيث، ويكون خاصا بالشعر، وهو قول الأخفش.[15]

- حذف التاء، نحو: ما قام إلا هند، و هو مذهب ابن مالك في تفضيل الحذف على الإثبات.[16]

2- أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقيا وأسند لنعم أو بئس، فيجوز :نعم المرآة هند،ونعمت المرأة هند، "وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء، وحذفها".[17] أما إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا فلا تلحقه التاء.

3-أن يكون الفاعل ظاهرا وجمع تكسير، كما في قوله تعالى: ((وجاءتهم رسلهم بالبينات)).[17] وقوله: ((قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبيّنات)).[18] " فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعة أو الفئة،.. وعدم التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق".[19]

4- أن يكون الفاعل اسم جمع معرب: في نحو قوله تعالى: ((كذبت قبلهم قوم نوح))[20]، وقوله: ((وكذّب به قومك وهو الحق)).[21]

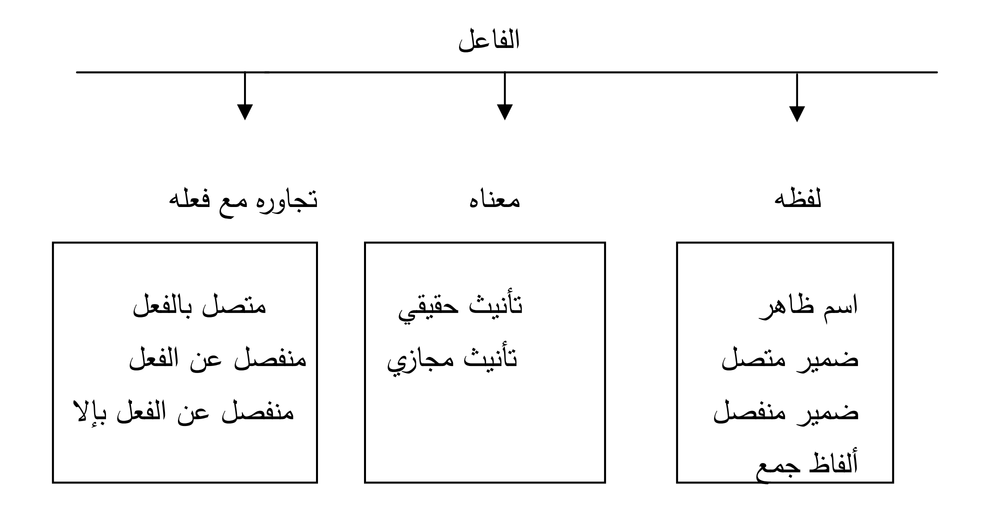
5- إذا كان الفاعل اسم جنس جمعي: في نحو قوله تعالى:((قالت الأعراب آمنّا))[22] وقوله: ((ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر)).[23]

6-إذا كان الفاعل جمعا سالما،وله حالتان:

+ إذا كان جمعا مذكرا: نحو: قام الزيدون، فلا يجوز قامت الزيدون، وهو مذهب البصريين وأجازه الكوفيون مستدلين بقوله تعالى: ((أمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل))[24].

+ إذا كان جمعا مؤنثا ،أجازه الكوفيون واحتجوا بقوله تعالى: ((إذا جاءك المؤمنات يبايعنك))[25] ، أما جمهور البصريين فيمتنع عندهم ذلك، وخالفهم أبو علي الفارسي.[26]

يتبين لنا من خلال عرض مواضع المطابقة وجوبا وجوازا أنها لا تتحقق إلا بشروط تتعلق بالفاعل من حيث: لفظه أو معناه، أو تجاوره مع فعله من حيث موقعه في التركيب حيث تتوزع هذه العناصر على النحو التالي:



وهذه العناصر هي التي تحدد طبيعة المطابقة بنوعيها و بأحكامها المختلفة،كما تمّ عرضه.

تعليـق ومنـاقشته

لنبدأ تعليقنا على ما أوردنا عن تقنين النحاة لظاهرة المطابقة النوعية في الجملة الفعلية بطرح هذا التساؤل: لماذا يعامل الفعل في العربية على أساسا التفريق بين المؤنث الحقيقي، والمؤنث المجازي؟، وبم يفسر جواز بالمطابقة في إلحاق العلامة بالفعل أو عدم إلحاقها؟

لا يمكن فهم ذلك إلا بمحاولة تفسير نشأة التذكير والتأنيث في اللغة العربية.

إن التذكير هو السابق تحققا في اللغة، كما ذهب إليه النحاة لأنه لا يحتاج إلى علامة تميزه.[27] واللغة في نشأتها الأولى تميل إلى البساطة في الألفاظ والتراكيب، ولا تتضاف تراكيب جديدة، أو تبدل صيغ قديمة إلا بتطور الفكر البشري على مدار حقب زمنية طويلة، لذلك يفترض أن التعبير عن الحدث كان بصيغة واحدة في حالتي التذكير والتأنيث، ثم أوجدت اللغة بفعل التطور الفكري علامة فارقة بين الجنسين، هذا فيما يتعلق بأصل النوع وهو الإنسان، ثم انتقلت العلامة للتفريق بين الجنسين في النوع الحيواني، لذلك فإن جواز المطابقة بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي ما هو إلا صورة من صور تطور النوع في اللغة وهو أقدم صورة حيث كانت اللغة تعامل المؤنث معاملة المذكر، ثم امتدت هذه الصورة وبقيت آثارها في النصوص الفصيحة من القرآن والشعر.و إن كانت قليلة.و ما المطابقة إلا مرحلة تالية لها.

أما التأنيث المجازي فكان يعبر عنه بصيغة المذكر أيضا،وما تميزه اللغة بين ألفاظ للمذكر و بين أخرى للمؤنث لمسميات في الطبيعة إنما هو خاضع لعرف الجماعة البشرية وتقاليدها، فتلحق كل مسمى بنوع معين حسب اعتقادها في طبيعة ذلك الاسم وما يحمله من خصائص تقارب العناصر الذكورية أو الأنثوية، فنتصور أن اللغة كانت تستعمل: بزغ الشمس بدلا من بزغت الشمس. وما العبارة الثانية إلا صورة متطورة عن الأولى . وقد جاء في الذكر الحكيم على لسان إبراهيم –عليه السلام– ((فلمّا رأى الشمس بازغة قال هذا ربي))[28] بعدم المطابقة بين كلمة (الشمس)، (وهذا) وقد فسرت بحمل الشمس على هذا الضوء ، أو الشخص أو هذا الطالع قاله :الكسائي والأخفش[29] ولكن لماذا لا يحمل هذا اللفظ على أصل الاستعمال؟ وإذا تعذر قبول هذا التفسير ،فإنه يمكن القول بأن هذا دليل على أن النوع لم يستقر على حالة ثابتة ، ومحددة بضوابط دقيقة حتى زمن نزول القرآن الكريم ، وهذا التطور يتجلى واضحا في الصفات التي يشترك فيها المذكر والمؤنث ،مثل:

جريح ، وطريد ، وكذوب، وما جاء على صيغتي ، فعيل وفعول .التي تمثل المظاهر الأولى للنوع في العربية.ثم وبفعل تطور اللغة عبر عصورها ميزت بينهما باستحداث علامة فارقة ،فأصبح يقال : صديقة ، وقتيلة...[30]

ومما يدل على أن اللغة كانت تتعامل مع المذكر استعمالها لصفات أنثوية دون علامة. من ذلك "ما يقال للأنثى بغير هاء :امرأة طالق ، حائض ، طاهر ، طامث ، بغير هاء"[31] وهذه الصفات ظهرت قبل ظهور العلامة الفارقة ، لذلك أهملت – فيما بعد– لعدم الحاجة إليها ، لرسوخ تلك الصفات في الجنس الأنثوي وحده .

ولهذا ينبغي دراسة مسالة النوع (وبخاصة المجازي) على أساس فكرة التطور في اللغة للكشف عن قوانينها. لذلك فإن جواز المطابقة بين الفاعل وفعله لا ترتبط– في تفسيرها – بمواقع الفاعل و طبيعته ، وإنما الأمر يعد حلقة في سلسلة من الركام اللغوي للنوع في اللغة العربية ، وما هذه الأوجه الجوازية إلا دلائل على مراحل " تاريخية لم يكن الجنس genss فيها واضحا تمام الوضوح بقسميه المذكر والمؤنث" [32] .

أما ما ذكره النحاة من مواضع إنما هو محاولة لتقنيين الظاهرة وعدم تركها دون ضوابط وليس تفسيرا لها. لذلك نجدهم يختلفون في ترجيح جواز التطابق بين التذكير و التأنيث ، دون معايير دقيقة ، أو مقاييس واضحة وقد يكون المعيار المحتكم إليه ، هو الشيوع ، والاستعمال ، وإن كانت الأمثلة الواردة قليلة مقارنة بأصولها ، وهذا ما يدل – مرة أخرى – على إنها بقايا تاريخية ، أو معالم وصفية لمراحل تطورية لظاهرة النوع في اللغة العربية.

علامـة المطابقة

تتم المطابقة بين الفعل وفاعله المؤنث، بإلحاق تاء ساكنة بالماضي، وهي حرف دال على التأنيث، لا محل له من الإعراب. في مقابل علامات أخرى، ولكنها ليست حروفا بل ضمائر كنون النسوة وياء المخاطبة التي تلحق المضارع والأمر.

لهذا خصت المطابقة بالتاء لحرفيتها دون غيرها، أما بقية العلامات فموطنها مواقع الأسماء، وامتدت هذه النظرة إلى الدرس النحوي الحديث، وأخذ بها الدارسون، وهذا محل النقاش والتعليق.

أشار معظم النحاة إلى أن علامة التأنيث هي التاء الساكنة على آخر الفعل الماضي.[33]

وهم محقون في ذلك لأنها تعد العلامة الوحيدة التي تخلص للتأنيث دون بقية العلامات التي تتعدد وظائفها دون أن تخصص بالتأنيث وحده وتفسيرهم لحرفية التاء أنها لا تسقط في حالتي التقديم والتأخير، ولا يسند إليها لأنه لا إسناد إلى الحروف. وإنما الإسناد للاسم الظاهر بعدها، أو الضمير المستتر في حالة تقدم الاسم، ويعبر بها عن كل حالات التأنيث المصاحبة للفاعل المفرد، والمثنى تقديما وتأخيرا، والجمع تقديما.

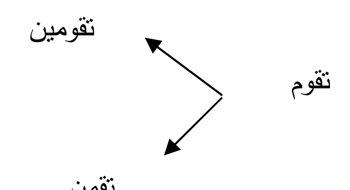
قامت فاطمة ←―――― فاطمة قامت

قامت الفاطمتان ←―――― الفاطمتان قامتا

قامت الفاطمات ←―――― ≠

ومرجح رأي القدماء في كون التاء هي أصل التأنيث، ويتضح الأمر، إذا وازنا بين التاء في آخر الفعل، والتاء في بدايته.

فالتاء الواقعة في بداية الفعل علامة دالة على أنه مسند إلى المخاطب في زمن الفعل المضارع. لذلك احتاجت اللغة إلى علامة أخرى تفرق فيها بين نوع المسند إليه.فكانت الياء، والنون.



ويجوز في: تقمن ←―――― يقمن، وذلك لوجود النون في آخر الفعل دلالة على التأنيث أمنا للبس الذي يمكن أن يقع، واحتياج الفعل إلى النون دلالة على كون التاء المتقدمة غير خالصة للتأنيث.

واثبات هذه النظرة، يكمن في تتبع دلالات ما يرتبط بالفعل من سوابق، ودواخل ولواحق هي علامات جامعة، في مقابل التاء التي هي علامة خاصة وفق ما يلي:

السابقـة	دلالتـها	المثـال
أ	متكلم + مفرد+ مضارع	أدخل
ن	متكلم+ جمع+ مضارع	ندخل
ت	مخاطب+ مضارع	تدخل
ي	غائب+ مضـارع	يدخل

الداخـلة[*]	دلالتـها	المثـال
ي	مفرد+ مؤنث	تدخلين
و	جمع+ مذكر	يدخلون
ا	مثنى	يدخلان/ تدخلان

اللاحقة	دلالتـها	المثـال
ت	التأنيث	دخلت
ن	المؤنث+ الجمع	دخلن– أدخلن
ي	المؤنث+ المفرد	أدخلي
ت	المتكلم+ المفرد	دخلت
نا	المتكلم + الجمع	دخلنا
ت	المخاطب+ المذكر +المفرد	دخلت
ت	المخاطب+ المؤنث+ المفرد	دخلت
لما	المخاطب+ المثنى	دخلتما
تم	المخاطب+ المذكر + الجمع	دخلتم
تن	المخاطب+ المؤنث+ الجمع	دخلتن

يتبين من خلال الجداول الثلاثة أن العلامة اللغوية الوحيدة التي تحمل دلالة فارقة عن التذكير هي التاء التي تلحق أواخر الفعل الماضي أما بقية العلامات فهي جامعة لأكثر من صفة فارقة.

وذاك ما نلاحظه في (الياء) في الفعلين المضارع والأمر: تدخلين، أدخلي- فهي تدل على المؤنث المفرد، في حالتي الخطاب والأمر وكذا بالنسبة لنون النسوة فهي تدل على معنى جامع هو التأنيث والمجموع.

وقد تعامل النحاة مع هذه العلامات، وفق الأصول المقررة للقواعد النحوية، فاعتبروا التاء حرفا دالا على التأنيث، في حين أكدوا اسميه (الياء) و(النون)، لذلك كانت المطابقة معينة بوجود (التاء) دون غيرها.

والمتأمل في هذه العلامات يجدها تحمل وظيفة مطابقة، ولا علاقة لها بالاسمية، ومن ثم الوظيفة الإعرابية ففي قولنا: أنت تقومين دل حرف الياء على أن من قام بالفعل مؤنث وهو يعود على المتقدم ليطابقه في الدلالة على النوع والعدد.

أما نون النسوة، في نحو قولنا: النساء شاركن فهي حرف للمطابقة متعلق بحالة تقدم الاسم على الفعل، في حين إذا تقدم الفعل كانت المطابقة بالتاء. وتفسير ذلك، أن التاء سابقة في الظهور عن نون النسوة لارتباطها بالجمع وهو مرحلة تالية للنوع، فالنون علامة جامعة للنوع والعدد، دالة على مطابقتها في حالة (المرفوع+ الفعل) ، وسيأتي تفصيل هذه المسألة في أثناء الحديث عن المطابقة العددية.

2/المطابقة العددية

كما سلف الحديث عن كون الفعل لا يؤنث بذاته، وإنما تلحقه علامة تدل على فاعله المؤنث، فالأمر سيان مع أقسام العدد، فالفعل لا يعرف التعدد أو الجمع، لدلالته على الحدث، والحدث معنى مجرد لا يقبل التعدد، وإنما يصدق معناه على القليل والكثير، وإلى هذا ذهب السيوطي بقوله: ((وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس، والجنس يقع على القليل والكثير ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرا، ويمكن أن يكون الضرب قد حدث مرة واحد، كما يمكن أن يكون لمرات متعددة، فالفعل إذا دليل على القليل والكثير)).[34]

فالمطابقة بين الفاعل وفعله لا تتحقق بتثنية الفعل أو جمعه، وإنما بإلحاقه علامات تدل على كون الفاعل مثنى أو جمعا، أما إذا كان الفاعل مفردا فالمطابقة تكون بعلامة صفرية، لأن((طبيعة الفعل دالة بشكلها على الإفراد فإن من الطبيعي أن يطرد هذا التطابق العددي في حالة الإفراد وحدها)). [35] وعليه جمهرة الجمل الفعلية في العربية.

إذا فمجال المطابقة العددية كون الفاعل مثنى أو جمعا، و((مذهب جمهور العرب أنه اسند الفعل إلى ظاهر -مثنى، أو مجموع- وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو

الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات كما تقول: "قام زيد" ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا:قمن الهندات))..[36]

فالمطابقة العددية لا تتم بين الفاعل وفعله في حالة تقدم الفعل، إذ يعبر عن المثنى، والجمع بإفراد الفعل.

وخلاصة الرؤية النحوية القديمة، أنه إذا ((خلا الفعل من الضمير، لم تأت فيه بعلامة تثنية ولا جمع، لأن لا ضمير فيه، تقول قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، وكله بلفظ واحد في (قام) فإن كان فيه ضمير جئت بعلامة التثنية والجمع، تقول: الزيدان قاما، فالألف في (قاما) علامة التثنية والضمير، والواو في (قاموا) علامة الجمع والضمير)).[37]

فالنظر النحوي يقوم على نموذجين تركيبين بين الإجازة و المنع ،يتمثلان في شكلين لصور مقبولة و أخرى ممنوعة:

الصورة المقبولة	
قام زيد	زيد قام
قام الزيدان	الزيدان قاما
قام الزيدون	الزيدون قاموا
قامت هند	هند قامت
قامت الهندان	الهندان قامتا
قامت الهندات	الهندات قمن

الصورة الممنوعة
– –
قاما الزيدان
قاموا الزيدون
––
قامتا الهندان
قمن الهندات
الهندات قامت

وذهب النحاة في تعليلهم إثبات صورة الشكل (1)، وتفسيرهم امتناع تحقق صورة الشكل(2) مذاهب متقاربة، من ذلك قول سيبويه،((..وإنما قالت العرب قال: قومك، قال أبواك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: فالا أبواك و قالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا.. فإن بدأت بالاسم قلت: قومك، قالوا ذلك، وأبواك قد ذهبا، لأنه قد وقع هنا إضمار في الفعل، وهم أسماؤهم، فلا بد للضمير أن يجيء بمنزلة المظهر، وحين قلت ذهب قومك لم يكن في ذلك إضمار)).[38]

فالمطابقة تتم إذا تقدم الاسم بوساطة ، ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو النون لجماعة الإناث،و هي ضمائر تأخذ مواقع الأسماء، فلها محل إعرابي.ويسند الفعل إليها، لا إلى الاسم الذي قبلها، لأنه خرج عن الفاعلية إلى الابتداء، ولا يجوز أن يسند إلى الاسم الظاهر وإلى الضمير العائد عليه، لأن الفعل لا يسند مرتين.

إلا أن النحاة في أثناء تعقيدهم لهذه الظاهرة اللغوية، اصطدموا بنصوص فصيحة تخالف قواعدهم، وتجعل بناءهم المعياري الذي بنوه ريبة في أنفسهم.فقد رويت نصوص تجيز المطابقة بين الفاعل وفعله، حتى ولو تقدم الفعل.[*] ((فإذا أسند إلى ظاهر مثنى، أو مجموع، أتى بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول :قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات. فيكون: الألف، والواو، والنون، حروفا تدل على التثنية، والجمع، كما كانت التاء في "قامت هند" حرفا تدل على التأنيث عند جمع العرب، والاسم المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بـ:قامت)).[39]

وقد نسبت هذه النصوص إلى قبائل عربية، هي: طيء، وزاد شنوءة وبنو الحارث بن كعب.[2] وعرفت هذه اللغة في التراث النحوي بلغة "أكلوني البراغيث".[40] وورد صنوها في لغة القرآن الكريم في موضعين: قوله تعالى: ((وأسروا النجوى الذين ظلموا))[41] ، وقوله ((وعموا، وصموا كثير)).[42]وما جاء منها في أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم– قوله: ((فكن أمهاتي يحثثني)).[43] و((من كن له ثلاث بنات))[44]و((يتعاقبون فيكم الملائكة))[45]

وما ذكر منها في الشعر، قول عروة بن الورد: [46]

وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير: [47]

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه معبد وحميم

وقول الشاعر: [48]

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلهم ألوم

وقف النحاة إزاء هذه النصوص التي لا يدنو الشك من فصاحتها وحجيتها موقفين:

– فمن النحويين من عدها حروفا تدل على مجرد التثنية، أو الجمع كدلالة التاء على التأنيث.

- ومنهم من عدها ضمائر، وأوّل أوجه متعددة لإعرابها لاستقامة السند التعقيدي المتبنى، واختلفوا فمن القائلين بكون الفعل المتقدم وما اتصل به جملة خبرية مقدمة و الاسم الذي بعده مبتدأ مؤخر.ومنهم من قال بأن ما اتصل بالفعل مرفوع به وما بعده بدل مما اتصل به من اسم. [49]

وقد طال هذا التأويل النص القرآني في آياته التي جاءت وفق هذه اللغة إرضاء للقاعدة النحوية، حتى لو كان التأويل ضربا يتأنى بالمعنى عن المقصود به.[50]

ومهما يكن أمر هؤلاء في اختلافهم بين المؤيد للنموذج والمنتصر للقاعدة فإن " للألف والواو والنون في لغة هؤلاء موضعان: إذا تقدم الفعل كانت علامة التثنية، والجمع وحروف جاءت لمعنى، وإذا تأخرت الأفعال كانت علامة إضمار". [51]

تعليق ومناقشة

قبل مناقشة النحاة في أصولهم المعتمدة أطرا نحوية، تحدد مسار المطابقة العددية بين الحصر والتوسع، وحمل علاماتها على الاسمية أو الحرفية، ينبغي لنا أن نبين الأسس النظرية التي كانت عماد هذه المسألة في مرجعية التنظير، وتعود إلي:

- الرضا بموقع الكلمة أساسا لتصنيف الجملة، فإذا تقدم الاسم أحتاج الفعل إلى فاعل بعده، ظاهر أو مستتر، تبعا للقاعدة، لأن الاسم المتقدم تقلد وظيفة الابتداء.
- إن جواز تقديم الاسم على عامله، يقتضي أن يرتفع بالعامل اسمان هما:الضمير العائد، والاسم المتقدم، والقاعدة تمنع أن يتسلط عامل على معمولين، أي أن يرفع الفعل فاعلين.
- تجرد الفعل من علامات التثنية والجمع مع الاسم المتأخر، ووجوب إلحاقها بالفعل إذا تقدم الاسم، فلو كان الفعل هو العامل في الاسم المتقدم لما ألحقت بالفعل هذه العلامات الدوال.

فكيف تفسر ظاهرة المطابقة في أوجهها المختلفة؟ وهل هذه العلامات ضمائر وأسماء لها محل إعرابي؟ أم هي مجرد علامات للمطابقة؟

إن الفعل لا يتعدد، فلا يكون مثنى أو جمعا لدلالته على جنس الحدث وهو يدل بصيغته المجردة على التذكير والإفراد لأنهما الأصل، والمفرد قد يتعدد ويبقى دالا على

جنسه، أما التذكير فلا يجوز أن يدل على التأنيث، لذلك لجأت اللغة إلى استحداث (تاء) للتفريق بينهما، فالتاء سابقة لعلامات التثنية والجمع، وهذا ما يفسر ارتباط التاء بالفعل تقدما وتأخرا لاتصالها بالمفارقة النوعية .

فإذا تقدم الفعل، وهو دال بطبيعته على الإطلاق، وارتبط بالإفراد لأنه الأصل وتقدم أجزاء الجملة لم يحتج إلى علامات تدل على الفاعل من حيث عدده، لأن الحدث يصلح أن يكون للقليل والكثير وللواحد، والأكثر منه. وكأنه جيء بالصيغة الجامعة لكل الأعداد ثم توضحت ببيان الفاعل أ مفرد هو أم مثنى أم جمع .

أما إذا تقدم الاسم، ودل على مثنى أو جمع كان الذهن متصورا حالة الفاعل من حيث عدده، كان لا بد للفعل أن ينبئ عمن قام بالفعل، بإلحاقه علامات دالة، لأن صيغته لا تتعدد بذاتها ضمانا لسلامة بناء الجملة شكلا و دلالة، وبصيغة أخرى نقول: إنه لما تقدم الاسم ودل بصيغته على التثنية أو الجمع وأسند إليه فعل بعده، احتاج ذلك الفعل إلى علامة تعود على الاسم لتطابقه في دلالته على عدد أحد النوعين، ولتدل على أن النسبة له، لا لاسم مفرد محتمل ورود بعد الفعل.

فالاسم إذا تأخر تكفل بنفسه بيان الحدث، أما إذا تقدم فإنه يدل على الحدث بعلامات تعود عليه.

إلا أن تفسير ظاهرة المطابقة نحويا- مهما كانت أدلته- يظل قاصرا عن الإقناع، وبه لا يرقى إلى القاعدة اللغوية، التي تحكم بضوابط الشمول والاطراد، والقياس لأن النحو وصف للظاهرة اللغوية في أشكالها وقوانينها ووحداتها، وهذا الوصف عادة – ما يكتفي بمرحلة الاستواء للظاهرة المدروسة.وما الاستواء إلا حلقة ضمن سلسلة تاريخية طويلة، تبدأ بالنشوء، فالتدرج ثم النمو، والتطور فالاستواء .وهذه مراحل محكومة بقوانين التغّير اللغوي وليس معنى الاستواء هو ثبات الظاهرة، لأن اللغة في حركية دائمة، ومستمرة وإنما نعني به استقرارها في قوانينها التي تحكمها شكلا ودلالة، ومن ثم تسمح بظهور التفسيرات، والتأويلات لها، لذلك كان تتبع الظواهر اللغوية في أصولها: إلى جانب التفسير النحوي- من السبل الكفيلة بتقديم قراءة واعية للتفسير، وإن كانت عقبات تقف أمام هذا المنهج، في مقدمتها: قدم الظواهر المدروسة، وفقدان تواصل مراحلها التاريخية، وارتباطها ببدايات الفكر البشري، وعدم اتساقها في أطر تحكمها قوانين واضحة، مما يجعل المنهج يحتكم إلى الفرضية.

لذلك فإنه لا يمكن تفسير ظاهرة المطابقة العددية في صورها المختلفة، بين الشائع والشاذ، والمقبول والمردود، إلا بمحاولة تصور مراحلها المتقادمة ضمن قوانين التطور اللغوي.

وانطلاقا من كون اللغة صدى لمحتوى الفكر البشري، سذاجة ونضجا، وتبعا لسنن التطور التي تقتضي الانتقال من البسيط إلى المعقد أو المركب، فإن علامات الجمع والتثنية تعد طارئة على اللغة قياسا بمقدمات نشأتها، وعليه فالمطابقة تشكلت عبر عصور في مراحل هي:

[الولد جاء جاء الولد] ــــــــ المرحلة (1)

[الأولاد جاء جاء الأولاد] ــــــــ المرحلة (2)

[الأولاد جاؤوا جاؤوا الأولاد] ــــــــ المرحلة (3)

[الولد جاء . الأولاد جاؤوا –الولدان جاءا] ــــــــ المرحلة (4)

الولد ــــ الأولاد ــــ الولدان

ملاحظة: يمثل المثنى حلقة ضمن المراحل المتعلقة بالجمع فيدرج ضمنها، ويعامل المؤنث، معاملة المذكر وفق ما تقدم.

يمثل (1) المراحل الأولى للظاهرة، وهي تميل إلى التعبير بالإفراد في الاسم والفعل، لأن ذلك هو الأصل.

أما المرحلة (2) فقد عبرت عن الاسم بالجمع دون الفعل تقديما، وتأخيرا لأن المتكلم كان يستعين في كلامه بإشارات، فهو يشير إلى تعيين المجموع بتعدد الإشارات أو تكرارها، وإلى الحدث المتعلق به بإشارة واحدة، فلما أخذت الكلمات مواطن الإشارة–بتطور اللغة– استحدثت الجموع، وبقى الفعل على هيئته دون أن يحمل علامات تدل على عدد فاعله تقديما أو تأخيرا.

وبتطور النوع والعدد في اللغة، احتاجت الجماعة اللغوية المعنية إلى علامات تنبئ عن الأسماء، فزيدت في الأفعال للدلالة عليها، فكانت المرحلة الثالثة.

ولما شاع التعبير عن الحدث، وتقديمه في الكلام، وانطلاقا من طبيعته وإسنادا إلى قانون الاستغناء عن بعض الزوائد، والاقتصاد فيها، وفق قوانين لا تخل بنظام اللغة، وبما أن هذه الحروف تأخذ محل أسمائها في الإشارة إليها في حالة الحذف، فقد استغنت عنها

العربية اختصارا إذا تقدم الفعل وأثبتتها مطابقة في حالة تأخره، فاستقر النموذج العربي على ما هو متعارف عليه، وكانت مرحلة الاستواء.

وهذه المرحلة هي المعنية بالتفسير النحوي المتقدم الذي يعلل استقرار النموذج في مقابل: جاؤوا الأولاد الذي يمثل صورة من صور تطور الإسناد الفعلي في العربية، وبقي على حاله في اللغات السامية الأخرى وبعض اللهجات العربية القديمة. ونجده ممتدا في اللهجات العربية الحديثة، وفي البربرية من اللغات الحامية.

ويبقى السؤال المطروح، لماذا احتفظت الساميات، واللهجات العربية الحديثة بنموذج (جاؤوا الأولاد) دون نموذج العربية المشتركة؟ ولماذا انفردت العربية، دون الساميات بنموذج (جاء الأولاد)؟ وكيف كانت أصول المطابقة في امتدادها الزمني في هذه اللغات واللهجات؟ فهذا ما لا نستطيع الإجابة عنه، فهو يحتاج إلى بحث تاريخي في أصول العربية، والساميات والدارس الذي ينبري لمثل هذا البحث، لابد أن يملك من المعارف اللغوية، والمقارنة والتاريخية الشيء الكثير والزاد المعين، وذلك مالا ندعيه.

أما إجابة السؤال الثاني المطروح عن طبيعة هذه العناصر اللغوية بين الاسمية ودلالتها الإعرابية، وبين الحرفية ودلالتها على التطابق فقط فتكون وفق التحليل التالي:

إن اسمية هذه العلامات مرده إلى معايير ثلاثة شغلت مجالا كبيرا من الفكر النحوي: وهي: أقسام الكلام، والموقعية، والتبادل الوظيفي.

إن الإقرار بأن هذه العلامات تأخذ مواقع الأسماء إعرابا، فيه نظر.لاعتماده على المقاربة الشكلية وحدها . ففي قولنا: "جاء الأولاد" دل الفاعل على فئة معينة من الأشخاص تحكمهم سمات دلالية معينة، فالصيغة هي الدالة على طبيعة الفاعل أما في قولنا: جاؤوا فإن الواو دلت على أن الذي قام بالفعل جمع دون تحديد فئته أو خصوصيته لأنها موضوعة أصلا للدلالة على العدد المذكر لا غير. لذلك فإذا تقدم الاسم الجمع، فقيل: "الأولاد جاؤوا" ظهرت وظيفة الواو جلية في الدلالة على المتقدم ولا يعقل أن الإسناد كان لها لأنه واضح في الاسم المتقدم فهي علامات إشارية لنوع الفاعل أو علامات إحالة لنوع الفاعل المتقدم في الذكر أو المتصور في الذهن حسب السياق فلا يمكن أن نعتبر كلا من: (الألف والواو والنون)، فواعل، فهي ليست ضمائر بل إشارات لغوية تشير إلى أن الفاعل مثنى أو مجموعا أو مؤنثا وأوتي بها لدلالة المطابقة في حالة تقدم الاسم ((وهي من غير شك تشبه

الألف في الرجلان والواو في جمع المذكر السالم، والياء في المثنى، فكما لا يقال: إن الواو في "المسلمون" ضمير.كذلك لا ينبغي أن يقال أن الواو في " يفعلون "ضمير)).[52]

وبهذا تنتفي قاعدة تقديم الاسم على عامله يؤدي إلى ارتفاع فاعلين لفعل واحد لأن هذه العلامات مجردة لتطابق الفعل والفاعل المقدم عليه.

وذهب أحد الدارسين إلى القول بأن: ((النون الدالة على النسوة ليست ضميرا، نحو: ذهبتن، فالنون هنا علامة لاحقة للضمير للدلالة على النسوة وليست كنون النسوة في قولنا: النساء شاركن في بناء المجتمع)).[53]

ولا ندري ما الذي حمله على هذا التفسير إلا إرضاء للقاعدة فالنون في (شاركن) ليست اسما وإنما علامة لمطابقة المسند إليه، الجمع المؤنث، وهي ذاتها في " قمتن " فالتاء علامة للخطاب، تشير إلى أن الفعل قد أسند على وجه الخطاب فهما علامتان تشيران إلى أن الفاعل مؤنث مجموع، فلماذا تحمل الأولى على الاسمية والثانية على الحرفية، وهما تقابلان الضمير المنفصل:

انتن	قمتن	هن	شاركن
خطاب تأنيث	خطاب تأنيث	تأنيث جمع	تأنيث جمع

وقال أحدهم: " تاء التأنيث هذه حرف أي علامة فحسب لتأنيث الفعل، وهي تختلف عن لاحقة نون النسوة، فنون النسوة ضمير وهي اسم وتقع فاعلا، وقد وهم من اتهم النحاة بالتناقض لأنهم فرقوا بينهما ".[54]وساق حججا يعرض فيها رأيه ردا على من عد نون النسوة جمعا لتاء التأنيث، وهو محق في ذلك–ف " ليست نون النسوة جمعا لتاء التأنيث لأن كل منهما لاحقة، واللواحق تدل كل منها على حالة معينة تصطنعها اللغة، وإلا فما مفرد واو الجمع مثلا؟ ". [55]

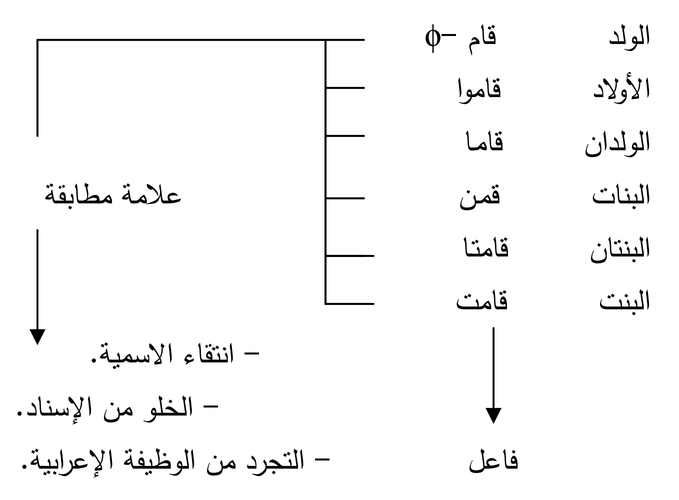
إن اللغة تتعامل مع الجمع تعاملا مختلفا عن تعاملها مع المفرد، واختلاف نون النسوة عن تاء التأنيث صادر عن كون لاحقة الجماعة نشأت متأخرة عن الأولى، لذلك فهما يختلفان في بعض الاستعمالات ولكن هذا لا يكون دليلا على رسوخ الاسمية في(ن).وانتقائها في(ت) وما أخذ التاء لموقع النون في أثناء تقدم الفعل على فاعله الجمع المؤنث، إلا نتاجا لطبيعة الفعل الذي اهتم

ببيان النوع دون العدد، فما النون إلا علامة دالة على كون المسند مجموعا مؤنثا حسب ما تم توضيحه.

ومما يعضد كون هذه الحروف علامات مطابقة، ورودها بهذه الصفة في النموذج المعتمد في اللغات السامية، والموجود في بعض اللهجات العربية القديمة، والممتد في اللهجات العربية الحديثة، وما محاولة النحاة تأويل النماذج التي جاءت على لغة (أكلوني البراغيث) وإيجاد إعرابي يوافق أصولهم إلا دليل على اعترافهم بهذه الظاهرة ." فضلا عن أن هذا التأويل يتناقض مع الواقع اللغوي، الذي يريد جمهور النحويين تقريره، والتقنين له، إذ لو صح الإبدال من هذه الضمائر أو اعتبار الأسماء الظاهرة بعدها مبتدأ ت متأخرة لجاز –بشكل عام– أن تتصل بالأفعال هذه العلامات وإن اختلف التصنيف النحوي، ولكان مقتضى هذا الاعتراف في –مستوى اللغة– بهذا الأسلوب الذي تتصل فيه بالأفعال ضمائر التثنية والجمع مع وجود أسماء ظاهرة بعدها مثناه أو جمعا تصلح لاعتبارها فاعلا لها مع أنه باعتراف النحاة أنفسهم ليس سوى أسلوب لهجي محصور في دائرة أزد شنوءه ". [56]

فالذي نقره بعيدا عن التأويلات وحمل الكلمات على التأثير والتأثر: إن الألف والواو والنون هي علامات مطابقة يؤتى بها حينما يتقدم الفاعل المثنى أو الجمع على فعله ليحدث انسجاما في نظام الجملة ومجال دراستها هو (المرفوع+ الفعل) ولا داعي لاعتبارها أسماء تأخذ موقعا إعرابيا لأنها " مخلوعة من معنى الاسمية، مقتصرة فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث ". [57]

وبهذا التحليل، نخلص إلى إقرار النموذج وتخطي القاعدة لبناء هذه الرؤية النحوية:



- جواز تقديم الفاعل على الفعل.
- طرف أساسي في الإسناد.
- الفعل مرتبط بفاعله المتقدم.
- بساطة التركيب.

وخلاصة القول: إن ما ذهب إليه النحاة من إلباس ما يعرف بالضمير المتصل صفة الاسمية والوظيفة الإعرابية – هو نتاج أصول نظرية قام عليها الفكر النحوي القديم – لا يفسر النماذج تفسيرا مقنعا لأن ما اعتبروه فاعلا ((ليس إلا مظهرا من مظاهر المطابقة في اللغة، وأن الفاعل هو الاسم أو الضمير حيث يظهر أحد هذين، كما في الرجال ذهبوا ،أو هم ذهبوا، أو ذهب الرجال أو ذهبوا هم، أما في مثال ذهبوا حيث لا يوجد اسم أو ضمير، فالفاعل ضمير حذف لوجود ما يدل عليه من مظاهر المطابقة، فهو "هم" في المثال السابق، و"هن" في مثل ذهبن و"هما" في مثل ذهبا وهي في مثل ذهبت)).[58]

وهذه النظرة من شأنها أن تقرب تفسير الظواهر النحوية من واقع اللغة،و تيسر بذلك إدراكها،و تسهل على دارس العربية سبل فهمها،و تزوده بمعارف نظرية تمكنه من تحليل وظائف التراكيب وفق منهج متكامل يعتمد الوصف وسيلة و التفسير دليلا و الوظيفة منهجا،وصولا إلى فهم معاني النص و وظائفه التي تعد مناط الدرس النحوي.

الهوامش:

---

[1] ينظر :همع الهوامع للسيوطس،35./1.

[2] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش84/1

[3] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب،خالد الأزهري،ص33.و ينظر :مغني اللبيب،لابن هشام420/2-421.

[4] ينظر :إعراب الجمل و أشباه الجمل ، فخر الدين قباوة ، 19.

[5] ينظر : التطبيق النحوي،عبده الراجحي،179.و الجملة العربية،محمد إبراهيم عبادة،51.

[6] ينظر :في النحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي،ص41.و نظام الجملة في شعر المعلقات، أحمد محمود نحلة،ص.25

[7] – ينظر :علم اللغة ، مقدمة القارئ العربي، محمود السعران، 234 .

[8] – ينظر : مبادئ اللسانيات،أحمد محمد قدور، 190 .

[9] ينظر :شرح ابن عقيل 91/4.و الأشباه و النظائر للسيوطي148/2

[10] – شرح الكافية،الاسترباذي 401/2 .

[11] – شرح التصريح، خالد الأزهري 277/1 .

[12] – المرجع نفسه .

[*] –البيت لعامر بن جوين الطائي،و هو من شواهد:الخصائص،لابن جني411/2.و مغني اللبيب731/2.و شرح ابن عقيل92/2.

[**] –ديوانه،230،و هو في شرح التصريح برواية أخرى278./1.

[13] – ينظر : الكتاب38/2 و شرح التصريح 279./1.

[14] ديوانه ،شرح الصاوي،551/2 و هو من شواهد الخصائص414/2،وشرح التصريح 279.

[14] – شرح التصريح 279./1.

[15] – ينظر : أوضح المسالك 113./2.

[16] – الخلاصة.49

[17] – شرح ابن عقيل 95./2.

[17] – سورة يونس الآية13

[18] – سورة آل عمران الآية183

[19] – النحو الوافي،عباس حسن 80/2

[20] – سورة القمر الآية.9

[21] – سورة الأنعام الآية66

[22] – سورة الحجرات الآية14

[23] – سورة التوبة الآية99

[24] – سورة يونس الآية 90

[25] – سورة الممتحنة الآية12

[26] – ينظر: شرح التصريح 280/1، أوضح المسالك 116./2

[27] – ينظر: الأشباه والنظائر 148./2

[28] –سورة الأنعام الآية 78.

[29] ينظر :فتح القدير للشوكاني،170/2و الخصائص412/2

[30] – ينظر : عود إلى التذكير و التأنيث و لوازمه، إبراهيم السامرائي،(مجلة مجمع اللغة العربية الأردني)28/34 .

[31] – الفصيح،ثعلب .144

[32] – عود إلى التذكير و التأنيث و لوازمه28./34

[33] – روي عن الفراء أن علامات التأنيث في الفعل هي التاء الساكنة في قامت، والكسرة في قمت، والنون في فعلن، والياء في تفعلين، ينظر: الأشباه والنظائر 151/2.وذهب ابن هشام إلى أن ما يعرف بتاء المضارعة من علامات تأنيث الفعل، ينظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام290/2، وينظر: شرح التصريح 277/1.

(*) – إن الناظر في السوابق التي ترتبط بالأفعال، والمعروفة بحروف المضارعة، (أنيت) يجدها تؤدي وظائف متعلقة بالفعل والفاعل معا، وليست

وظيفتها محددة بالدلالة على المضارعة فقط– وإن كانت الصفة المشتركة والظاهرة– فهي تشترك في جملة من الخصائص تجعلها تأخذ مكانا مستقلا في التقسيم فهي لا تستقل بنفسها وتأتي في بداية الأفعال– و تتكون من حرف واحد، و تحدد الإسناد من حيث الزمن، وحالة الفاعل في الخطاب و التكلم والغيبة، فإذا قلنا: أكتب دلت (أ) على: أن الفعل وقع في الزمان الحاضر و أن الفاعل متكلم،و مفرد، وبالتالي فقد حددت إسناد الفعل في الزمن الحاضر إلى الفاعل المتكلم، المفرد، لذلك فإننا نؤثر تسميتها: "موجهات الإسناد".

[34] – الأشباه والنظائر 323/1، وينظر المقتضب للمبرد 54/4، و أسرار العربية ابن الأنباري 286 .

[35] – الجملة الفعلية علي أبو المكارم .139

[36] – شرح ابن عقيل 79/2–80، وينظر قطر الندى لابن هشام 199، و همع الهوامع 25./2

[37] – اللمع في العربية لابن جني .80

[38] – الكتاب 234/1، قال الانباري: "فإن قيل: فلم استتر ضمير الواحد، نحو: زيد قام، وظهر ضمير الاثنين، نحو: الزيدان قاما، وضمير الجماعة، نحو: الزيدون قاموا؟ قيل: لأن الفعل لا يخلوا من فاعل واحد، وقد يخلو من اثنين وجماعة، فإذا قدمت اسما مفردا على الفعل، نحو: زيد قام لم تحتج إلى إظهار ضميره لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد، وإذا قدمت اسما مثنى على الفعل نحو: الزيدان قاما، أو مجموعا، نحو: الزيدون قاموا، وجب إظهار ضمير التثنية والجمع، لأنه قد يخلو من ذلك، فلو لم يظهر ضميرهما لوقع الالتباس، ولم يعلم أن الفعل لأثنين أو جماعة.." أسرار العربية 92.

(*) – من اللغويين من عد ذلك من مظاهر اللحن، ينظر درة الغواص.للحريري،.145

[39] – شرح ابن عقيل 80/2، وينظر: قطر الندى .199

[2] – ينظر: معنى اللبيب 404/2– شرح ابن عقيل 80/2 و همع الهوامع 257/2، شرح التصريح 275./1

[40]) – تبعا لسيبويه، فهو أول من مثل لها في كتابه، وأختار لها هذا المثال ينظر الكتاب. 3/.209

[41]) – سورة الأنبياء الأية3.

[42]) – سورة المائدة الأية71.

[43]) – صحيح مسلم3/160.و التمهيد لابن عبد البر 6/.153

[44] –التاريخ الكبير للبخاري1/183. و كشف الخفاء للعجلوني2/803.و الكامل في ضعفاء الرجال،لابن عدي2/.459

[45]) –صحيح البخاري،1/203–204،و فتح الباري لابن حجر 2/33 . و موطأ الإمام مالك.88

[46] –ديوان الصعاليك.شرح يوسف شكري فرحات.93

[47] –ديوانه196. و هو من شواهد:مغني اللبيب1/407و شرح ابن عقيل2/81و همع الهوامع2/257 و شرح التصريح.277

[48] –نسبه السيوطي إلى أحيحة بن الجلاح،ينظر:شرح شواهد المغني،.783

[49] – ينظر: الكتاب 1/236 نتائج الفكر للسهيلي 166 و شرح الكافية2/402 و شرح ابن الناظم 220، شرح ابن عقيل 2/80

[50] – "جوزا في إعراب الذين ظلموا وجوها: الرفع، والنصب، والجر.فالرفع: على البدل من ضمير (وأسروا) إشعارا أنهم الموسومون بالظلم الفاحش، فيمما اسروا به، قاله المبرد وعزاه ابن عطية إلى سيبويه، أو على أنه فاعل و الواو في أسروا علامة للجمع على لغة أكلوني البراغيث" قاله أبوا عبيدة والأخفش، وغيرهما، قيل، وهي لغة شاذة.قيل:و الصحيح أنها لغة حسنة،وهي من لغة أزد شنوءة،و خرج عليه قوله((ثم عموا وصموا كثير منهم))...أو على أن (الذين) مبتدأ و (أسروا النجوى)..خبره قاله الكسائي،فقدم عليه و المعنى:و هؤلاء أسروا النجوى،فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلا على فعلهم أنه ظلم،أو أنه فاعل بفعل القول و حذف أي يقول (الذين ظلموا) و القول كثيرا يضمر ،و اختاره النحاس،قال:و يدل على صحة هذا أن بعده (هل هذا إلا بشر مثلكم)و قيل التقدير أسرها الذين ظلموا،و قيل (الذين) خبر مبتدأه محذوف أي هم الذين ،و النصب على الذم قاله الزجاج،أو على إضمار أعني قاله بعضهم. و الجر على أن يكون نعتا للناس أو بدلا من قوله (اقترب للناس) قاله الفراء و هو أبعد الأقوال.البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي6/275–276.و ينظر:تفسير الطبري10/2 و تفسير القرطبي6/269،و تفسير الرازي11/.14

[51] – شرح عيون كتاب سيبويه للمجريطي .29

[52] –الفعل زمانه وأبنيته.إبراهيم السامرائي، 211

[53] – مبادئ اللسانيات .200

[54]) – في بناء الجملة العربية محمد حماسة عبد اللطيف .170

[55] – المرجع نفسه .172

[56] – الجملة الفعلية 141–.142

[57] – الأشباه والنظائر 1/.246

[58] – أبحاث في اللغة العربية داود عبده 77.